المنظمات غير الحكومية الدولية
تعريفها وخصائصها وسماتها التنظيمية

سالى عاشور*

تعددت تعريفات المنظمة غير الحكومية الدولية فى الأدبيات نظرًا لوجود اختلافات فى فهم ودراسة تلك المنظمات، وتحاول المقالة أن تقدم تعريفًا منضبطًا لتلك المنظمات وخصائصها وسماتها التنظيمية، وذلك باعتبارها أحد أهم الفاعلين الدوليين من غير الدول.

مقدمة

تعهد القرن الواحد والعشرين بأن يكون عصرًا للشبكات والفاعلين من غير الدول، وقد دعا كريستوف سشير فى كتاباته فى المجلة الأوروبية للقانون الدولى فى عام ١٩٩٣ إلى ما يسمى "نموذج جديد" للقانون الدولى يمكنه استيعاب المنظمات غير الحكومية(١). وفى عام ١٩٩٦ أعلنت جيسيكا ماثيوز "تحولا فى القوة Power shift" بعيد عن الدولة وباتجاه المنظمات غير الحكومية والشركات(٢).

هذا وقد ظهر العديد من الكتابات حول العولمة وتناولت الموضوع ذاته، والتى رصدت صعودًا وظهورًا مدويًا للفاعلين من غير الدول فى العديد من الدول حول العالم، ومن بين هؤلاء الفاعلين ما أطلق عليه المنظمة غير الحكومية الدولية.

* مدرس العلوم السياسية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الخامس والخمسون، العدد الأول، يناير ٢٠١٨ .

وستحاول المقالة أن تقدم تعريفا للمنظمات غير الحكومية الدولية وخصائصها وسماتها التنظيمية باعتبارها أحد أهم الفاعلين الدوليين من غير الدول.

ويسعى المقال إلى تقديم تعريف دقيق ومنضبط للمنظمات غير الحكومية الدولية، وإن كان ذلك ليس بالأمر اليسير نظرًا لوجود اختلاف فى الفهم حول تلك الكيانات. وسوف يقوم المقال بتقديم استعراض لأهم التعريفات التى وردت فى المؤلفات الغربية والعربية، وتلك التى تنسب إلى أهم المنظمات الدولية، فى محاولة لتبنى تعريفا لهذه المنظمات. والذى يمكن القول إن لا سبيل إليه إلا من خلال تعريف وصفى بعدد الخصائص (أو السمات) التى تتضمنها هذه المنظمات.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن المنظمات غير الحكومية الدولية تلعب مجموعة من الأدوار وتنفذ العديد من الوظائف؛ حيث ينظر البعض إلى وظائف المنظمات غير الحكومية بنظرة عمومية مثل التأثير على الرأى العام والوعى العام.

ويرى البعض الآخر أن "المنظمات غير الحكومية تؤثر على الحكومات الوطنية والمؤسسات المتعددة الأطراف، والشركات الوطنية والمتعددة الجنسيات من خلال أربع طرق: إعداد جداول الأعمال، التفاوض على النتائج، إضفاء الشرعية، وتنفيذ الحلول"[٣].

بينما يرى البعض المنظمة غير الحكومية بمثابة خادمة للحكومة، تجمع المعلومات، تطور الخبرة التقنية، ترصد سلوك الجهات الحكومية بالطرق التى لم تعد الحكومات قادرة عليها أو غير راغبة فيها[٤].

هذا وقد شهدت دراسات كل من التنظيم الدولى والتنمية السياسية اهتماما مكثفا بموضوع المنظمات غير الحكومية، لظهورها كآلية بديلة لسد ثغرات

الأداء الحكومى، مع التأكيد من ناحية المبدأ على أن وجود المنظمات غير الحكومية ليس مهددا للدولة ومؤسساتها وإنما هو مكملاً لوظائفها.

وبمراجعة الأدبيات السابقة المتاحة حول موضوع المنظمات غير الحكومية الدولية، يُلاحظ أن تلك الأدبيات تناولت دراسة المنظمات غير الحكومية الدولية من خلال عدة اتجاهات دراسية من أبرزها:

أولا: اتجاه نظرى حول المنظمات غير الحكومية الدولية، أى ما يتصل بالنظرية العامة لهذا النوع من التنظيمات فى نشأتها وأهدافها وهياكلها التنظيمية، ونظام اتخاذ القرار فيها وعلاقتها بالدول والحكومات والمنظمات الدولية الحكومية.

وتعد الدوريات المعنية بالمنظمات غير الحكومية الدولية بصفة عامة ودراسات وتقارير المجتمع المدنى عموما مصدرًا أساسيًا للمعلومات التى قد تسهم فى فهم وتحليل بعض الإشكاليات النظرية التى تثيرها الظاهرة محل البحث؛ حيث يجد الباحث نفسه أمام مجموعة من الإشكاليات البحثية عند دراسة مفهوم المنظمة غير الحكومية الدولية، ويتبادر لذهن الكثيرين للوهلة الأولى عند الحديث عن المنظمات الدولية، منظمات مثل الأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الأوربى فحسب، وبالتالى فإن:

الإشكالية الأولى: تتمثل فى التحديد الدقيق للظاهرة محل الدراسة.

الإشكالية الثانية: ونحن بصدد دراسة المنظمات غير الحكومية الدولية نجد أن هذه المنظمات تنشأ وتعمل من الناحية القانونية فى إطار القانون المحلى للدولة التى نشأت فيها – وليس بموجب معاهدة دولية مثل المنظمات الدولية– ووفقًا لضوابط قانونية داخلية معينة، فهذه الكيانات تنشأ وفقا لنظم قانونية داخلية، الأمر الذى يعنى بالضرورة أن هذه المنظمات محكومة بنظام قانونى يختلف من دولة إلى أخرى، وبالتالى لا يوجد إطار قانونى يجمع بين

هذه المنظمات، فهناك ٢٠٠ دولة حول العالم لكل منها نظاما قانونيا قد تتشابه فى بعض الأحيان وتختلف فى أحيان أخرى.

ولكن النظام القانونى الذى تنشأ فى ظله تلك المنظمات ليس فقط يختلف من دولة إلى أخرى ولكن البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تعمل فيها هذه المنظمات تختلف باختلاف هذه الدول أيضًا. فعلى سبيل المثال توجد منظمة غير حكومية دولية تعمل فى ظل دولة ذات نظام شمولى وهى تختلف بذلك عن منظمة غير حكومية دولية تعمل فى ظل دولة نظامها السياسى ديمقراطى.

هذا بالإضافة إلى اختلاف الموضوعات محل اهتمام المنظمات غير الحكومية الدولية؛ حيث إن الموضوعات التى تهتم بها منظمة غير حكومية دولية فى دولة ما تختلف عن غيرها فى دولة أخرى، ويرجع ذلك إلى اختلاف طبائع المجتمعات وظروفها الاقتصادية والذى يؤثر بدوره على أهداف واهتمامات وأنشطة تلك المنظمات، وعلى سبيل المثال فإن المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة فى الدول الفقيرة عادة ما تهتم بمكافحة الأمراض أو الأمية حيث تعمل فى موضوعات تتعلق بصميم الاحتياجات الأساسية، أما فى الدول المتطورة الغنية تتناول مثل تلك المنظمات موضوعات تتعلق أكثر بالترف. وهنا تجدر الإشارة أيضا إلى أن فكرة العمل التطوعى والأسس المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية فى المجتمعات المتطورة تختلف عن مثيلاتها فى المجتمعات النامية، ففى الأولى تعد فكرة مستقرة حيث إن الأفراد لديهم فائض يوفر لهم حياة كريمة وبالتالى يتجه الكثير منهم إلى خدمة المجتمع والانخراط فى العديد من المنظمات غير الحكومية.

الإشكالية الثالثة: مرتبطة بالوضع القانونى للمنظمات غير الحكومية الدولية، فعلى سبيل المثال منظمة الصليب الأحمر هى منظمة دولية غير

حكومية نشأت فى سويسرا لها نشاط فى أكثر من ١٨٩ دولة، وهى تعمل محكومة – بموجب نشأتها – بالقانون السويسرى، ولكن ما هو وضعها القانونى عندما تقوم بالعمل فى دولة مثل العراق أو فلسطين أو أفغانستان.

وقد أثير تساؤل حول ما إذا كانت هذه المنظمات غير الحكومية الدولية والتى تعمل فى أكثر من دولة يمكن اعتبارها شخصا قانونيا دوليا يعامل معاملة المنظمات الدولية والدول، ومن أهم الدوريات والدراسات التى تقدم هذه المعلومات:

- "الكتاب السنوى للمنظمات الدولية" Year Book of International Organizations والذى يصدره اتحاد الروابط الدولية Union of International Associations
- التقارير الدورية السنوية التى تصدر عن جامعة أكسفورد بعنوان "المجتمع المدنى العالمى" وهذه التقارير هى تقارير سنوية بدأ صدورها عام ٢٠٠١ لتغطى أحداث المجتمع المدنى العالمى ولدراسة هذا المفهوم الجديد وأدبياته.
- بعض الدراسات النظرية(٥) التى حاولت أن تصيغ الإطار المفهومى لظاهرة المنظمات غير الحكومية الدولية، حيث تتبنى مصطلحًا وتقوم بتعريفه تعريفا مبسطًا يميز بين المفهوم والمفاهيم المختلطة به ويرصد أنواعها، كما تهتم بدراسة وتحليل الأبعاد التاريخية والقانونية والتنظيمية لهذه الظاهرة وتركز على بحث العنصر الرئيسى فى إدارة هذه المنظمات، وهى الموارد التى تمتلكها بأنواعها البشرية والمالية والمادية، وتوصلت هذه الدراسة إلى استخلاصات عامة منها ما يتعلق ببداية ظهور هذه المنظمات والعوامل التى أثرت على تطورها سلبًا وإيجابا وما كان لها من تأثير على

خصائصها وما تخضع له من علاقات، ومنها المشكلات والتحديات التى تتبعها للتغلب على هذه المشكلات والتحديات .

ثانيا: اتجاه حاول الكشف عن واقع المنظمات غير الحكومية الدولية من منظورات متعددة مثل التاريخ، مجالات النشاط، الوظائف، الإنجازات، والمبادئ الثقافية التى تجسدها. ودراسات هذا الاتجاه فى أغلبها اهتمت بدراسة وتحليل منظمات بعينها، أو تضمنت دراسات قطاعية لبعض أنشطة هذه المنظمات، ومن أبرز تلك الدراسات: **الدراسة الأولى** ترجع إلى خمسينيات القرن الماضى، والتى تعد من الكتابات والإسهامات التى عبرت عن واقع هذه المنظمات، فقد اهتمت لأول مرة – وذلك كما أفاد المؤلف فى الكتاب– بدراسة وتحليل وظائف وإنجازات وأثر هذه المنظمات فى الشئون الدولية، وعرضت التطور التاريخى لها منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى بداية الحرب العالمية الثانية، وكذلك قدمت تحليلا لمنظمات محددة مبوبة وفقًا لأثنى عشر مجالا من مجالات اهتمامات هذه المنظمات(٦).

أما **الدراسة الثانية** فتقدم فى جزء منها نظرة عامة عن جذور وتطور وعمليات المنظمات غير الحكومية الدولية والمبادئ الثقافية والقيم والمثل التى تدافع عنها وذلك خلال الفترة من ١٨٧٥ حتى ١٩٧٣ والمهم فى هذه الدراسة أنها تحاول أن تكشف عن الدور الأساسى الذى لعبته هذه المنظمات فى تشكيل الثقافة العالمية، كذلك تدرس وتحلل واقع هذه المنظمات فى قطاعات مختلفة تعرف باسم قطاعات الحركة الاجتماعية والقطاعات الفنية والعلمية والتنموية(٧).

أما **الدراسة الثالثة** فقد حاولت أن تتبين دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر– وهى منظمة غير حكومية دولية – فى إنفاذ القانون الدولى الإنسانى،

حسبما يقتضى أساسها القانونى المنصوص عليه فى الاتفاقيات والبرتوكولات الدولية، وانتهت الدراسة إلى أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقوم بدور ملموس على أرض الواقع سواء فى الجانب النظرى لعملها المرتبط بعملية تقنين وتطوير ونشر قواعد القانون الدولى الإنسانى أو العملى (الميدانى) المرتبط بتقديم الحماية والمساعدة الطارئة لضحايا النزاعات المسلحة[٨].

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة اعتبارات يمكن أن تؤثر على أداء المنظمة لدورها ومهامها منها على سبيل المثال اختلاف البيئات الثقافية والاجتماعية، اتساع الدور المنوطة بها، وكذلك الاعتماد على الدعم المالى الممنوح من الدول الكبرى.

ثالثا: اتجاه يحاول أن يدرس بشكل أساسى شامل شبكة العلاقات التى تتفاعل معها المنظمات غير الحكومية الدولية والتى يمكن أن تؤثر فى أدائها لدورها وعلى درجة استقلاليتها.

وفى هذا الصدد يجدر الإشارة إلى أنه تم حصر عدد غير قليل من الكتابات والدراسات التى اهتمت بهذه الجزئية، وكذلك فإن كثيرًا من الدراسات التى تمثل هذا الاتجاه ركزت بصفة خاصة على علاقة هذه المنظمات بالحكومات والمانحين والمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، وكذلك المؤسسات والأجهزة المرتبطة بها وأبرز الدراسات المعبرة عن هذا الاتجاه دراسة بيتر والتس[٩] وتميزت هذه الدراسة بأنها جمعت بين تقديم نظرة عامة عن جذور المنظمات غير الحكومية ودورها فى نظام الأمم المتحدة، وتناولها لدراسات حالة تفصيلية تم استعراضها من ثلاثة منظورات مختلفة. المنظور الأول يهتم بدور هذه المنظمات مع بعض المنظمات المرتبطة بالأمم المتحدة كالبنك الدولى واليونسكو، والمنظور الثانى يكشف عن دور المنظمات غير الحكومية فى صنع السياسات التى تحتل أولوية على أجندة أعمال الأمم

المتحدة، وذلك فى مجالين محددين هما البيئة وحقوق المرأة، أما المنظور الثالث فيبرز كيفية تأثير منظمات بعينها على قرارات الأمم المتحدة، ومن المنظمات التى تناولها الكتاب بالدراسة فى هذا الخصوص منظمة إغاثة الأطفال Save the Children، وهى من المنظمات التى يرتبط نشاطها بميدان التنمية، ومنظمة العفو الدولية Amnesty International وهى منظمة معنية بحقوق الإنسان.

وكذلك دراسة أنتونى جيدج[١٠] والتى اشتملت على تقييم لأوجه التعاون بين اليونسكو والمنظمات غير الحكومية من الجانب التشغيلى.

أما دراسة البنك الدولى[١١] فتتسم بأنها تجيب عن تساؤلين رئيسين هما: لماذا؟ وكيف يعمل البنك الدولى مع هذه المنظمات؟ وتقدم إجابات واضحة لأهم المسائل التى يثيرها عمل البنك الدولى مع هذه المنظمات، ومنها كيفية اختياره للمنظمة الملائمة للعمل معه كشريك، والمسائل التعاقدية والقانونية والمالية وتلك المرتبطة بأهمية تحديد الأدوار والمسئوليات وبناء القدرات.

أما بحث إبراهيم حلمى عبد الرحمن[١٢]، حول "علاقة الجمعيات الأهلية بالمنظمات الدولية"، فقد سعت إلى استيضاح بعض معالم تطور المنظمات غير الحكومية من خلال العلاقة المتطورة بين المنظمات الحكومية الدولية وبين المنظمات الأهلية شمالاً وجنوبًا، وانعكاس ذلك التطور على الأوضاع المحتملة للنشاط الأهلى العربى.

رابعا: اتجاه يحاول دراسة وتحليل انعكاسات العولمة على المنظمات غير الحكومية الدولية ومتطلبات تفعيل دورها وتأثيرها فى هذا الإطار، ومن أبرز الدراسات المعبرة عن هذا الاتجاه:

دراسة المنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسية: هل تحقق مجتمعا مدنيًا عالميًا؟ [١٣] وهى ورقة بحثية ضمن مجلد بعنوان "المجتمع المدنى فى مصر فى مطلع ألفية جديدة، وقد ركزت الدارسة على إبراز المتطلبات اللازمة لعولمة نشاط هذه المنظمات، وتناولت الإشكاليات التى تمس دورها العالمى الجديد، ومحددات تحركها ومجالات تأثيرها، ولقد تميزت هذه الدراسة بتناولها لواقع المنظمات الأهلية العربية وتفاعلها مع المنظمات غير الحكومية الدولية متعددة الجنسيات.

وهناك دراسات أخرى تتفق على أن المتغيرات العالمية الجديدة التى ارتبطت بسنوات العولمة قد عززت من بروز قوة ودور المنظمات غير الحكومية الدولية كأحد الفاعلين الدوليين، الذين أصبحوا يملكون قدرات وإمكانيات عالمية متزايدة، تؤثر على هيكلية الاقتصاديات والسياسة العالمية وفى هذا السياق ركزت دارسة ريتشارد هيجوت[١٤] فى المقام الأول على تحليل دور الدول المستمر والمتغير فى البيئة العالمية الجديدة، وبعلاقاتها بهؤلاء الفاعلين الآخرين من منظمات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. أما دراسة ميشال إدوارد[١٥] فقد تميزت عن الدراسات الأخرى بأنها تتبعت مدى تأثير المتغيرات العالمية المختلفة على سياسات وممارسات المنظمات غير الحكومية الدولية، وفى طرحها لمقترح يقضى بأهمية إحداث تغيرات جوهرية فى أدوار وعلاقات وقدرات ومساءلة المنظمات غير الحكومية لمواجهة ما تتطلبه التغيرات العالمية الجديدة.

وقد اهتمت دراسة دور المنظمات الدولية غير الحكومية فى حماية حقوق الإنسان: دراسة لحالتى اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية[١٦] بالأساس بدراسة وتحليل الدور الذى تضلع به منظمتا اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية فى حماية حقوق الإنسان وتعزيز

احترامها على أرض الواقع وذلك باعتبارهما منظمتين دوليتين غير حكوميتين، تُعنى إحداهما – وهى اللجنة الدولية للصليب الأحمر– بتطبيق الحقوق والحريات الأساسية للإنسان فى أوقات الحروب والنزاعات المسلحة، دولية كانت أو داخلية بينما تسعى الأخرى – وهى منظمة العفو الدولية– إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان المنصوص عليها فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى جميع الظروف والأحوال ولاسيما فى أوقات السلم، إلى جانب محاولة الوقوف على مدى فاعلية دور المنظمتين فى حماية حقوق الإنسان فى ظل التغيرات الحاصلة على هيكل النظام الدولى وطبيعة النزاعات المسلحة المعاصرة.

خامسا: اتجاه حاول التركيز على دراسة وتحليل جوانب بعينها تخص الظاهرة محل البحث، أو يتعامل بشكل محدد مع بعض المسائل المرتبطة بإدارة وتحسين أداء المنظمات غير الحكومية الدولية، كالمساءلة والتمويل ومن أهم الدراسات الدالة على هذا الاتجاه:

دراسة المنظمات الدولية غير الحكومية فى النظام القانونى الدولى[١٧] وهى من الدراسات المتخصصة المهمة التى كشفت الكثير عن المركز القانونى الدولى للمنظمات غير الحكومية الدولية، وعن الجوانب القانونية المختلفة لعلاقة هذه المنظمات بالمنظمات الدولية الحكومية وغيرها من الكيانات القانونية الدولية، وكذلك ناقشت هذه الدراسة دور أو كيفية قيام هذه المنظمات بإرساء وتطوير قواعد القانون الدولى العام فى ثلاثة مجالات رئيسية هى حقوق الإنسان، والقانون الدولى الإنسانى والتنمية.

أما دراسة نوكاى سيزيكى[١٨] فتعتبر من الدراسات القليلة التى أولت عناية خاصة بموضوع العلاقات بين المراكز الرئيسية والمكاتب الميدانية لهذه المنظمات، وكيفية إدارة الصراعات بينها. وتنبع أهمية هذه الدراسة فى أنها

تكشف عن القضايا العملية التى تواجه العاملين فى المنظمات غير الحكومية الدولية والاستراتيجيات المستخدمة بالفعل لمحاولة العمل بفاعلية أكثر. والمهم فى هذه الدراسة أنها من الدراسات القليلة التى كشفت عن بعض سياسات إدارة الموارد البشرية لهذه المنظمات كالتعيين والتدريب والأجور.

المصطلح

بمراجعة أدبيات المنظمات غير الحكومية الدولية– فيما يتعلق بالمصطلحات أو المسميات التى تعبر عنها– باللغة الأجنبية تجد الباحثة أن المنظمات غير الحكومية الدولية، مثل غيرها من الظواهر والمفاهيم الإنسانية الأخرى يجرى استخدام مصطلحات مختلفة للتعبير عنها، وإن كان من أكثرها شيوعا أو انتشارا مصطلح المنظمات غير الحكومية الدولية International Non-Governmental Organizations (INGOs) وهو المصطلح الذى تميل لاستخدامه الجماعة الأكاديمية [١٩].

ومصطلح المنظمات غير الحكومية Non-Governmental Organizations (NGOs) هو المصطلح الشائع استخدامه فى تنظيمات هيئة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية[٢٠]. وهو المصطلح الذى يستخدمه بصفة شبه عامة البنك الدولى والهيئات الأخرى الوطنية أو المتعددة الجنسيات، وأخيرًا فهو المصطلح الذى تستخدمه المنظمات نفسها وهو معروف جيدًا فى دائرة المعونة[٢١]، وكذا فى الأوساط الدبلوماسية[٢٢].

كما حاولت بعض الكتابات استخدام مصطلحات أخرى يتم الترويج لها فى بعض الكتابات، وهذه المصطلحات البديلة تحمل ألفاظا تخص تلك المنظمات وتدلل عليها بصورة واضحة، ومنها مثلا المنظمات غير الحكومية غير الوطنية (أو عبر القومية) Transnational NGOs أو الروابط غير

الوطنية (أو عبر القومية) أو المنظمات غير الحكومية متعددة الجنسية Multinational NGOs[٢٣].

وتتبنى الباحثة خلال هذه الدراسة مصطلح "المنظمات غير الحكومية الدولية International Non-Governmental Organizations (INGOs) للتعبير عن الظاهرة محل البحث وهى "المنظمات التطوعية الإرادية غير الهادفة للربح، ذات الصفة الدولية من حيث التوجه أو حجم وانتشار العضوية أو التمثيل الجغرافى". وذلك لأن هذا المصطلح هو الأكثر شيوعًا على المستوى العالمى والمتعارف عليه فى الدوائر الأكاديمية، كما أنه يميز بين تلك المنظمات المنخرطة فى مجالات العمل الدولى ونظيرتها التى تعمل على المستوى القومى.

التعريف

نظرًا لتعدد التعريفات فإن محاولة إيجاد تعريف دقيق للمنظمات غير الحكومية الدولية ليس بالأمر اليسير، كما أن هناك اختلافا حولها فى الفهم وسوف تقوم الباحثة باستعراض لبعض أهم التعريفات التى وردت فى بعض المؤلفات الغربية، وتلك التى تُنسب إلى أهم المنظمات الدولية، ثم ستحاول بعد ذلك تتبنى تعريفًا لهذه المنظمات لا يخرج عن كونه تعريفًا وصفيًا يعتمد على عدد الخصائص (أو السمات) التى تتضمنها هذه المنظمات.

وفى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن هناك فارقًا بين الخصائص التى يركز عليها الباحثون فى تعريف هذه المنظمات وتلك التى أقرها اتحاد الروابط الدولية[٢٤]. فالأولى تمثل مجموعة الخصائص العامة التى توضح الطبيعة المميزة والقيم الخاصة لهذه المنظمات. أما الثانية فتتناول عناصر بعينها ترتبط بالحياة التنظيمية لهذه المنظمات ولقد استخدمها الاتحاد كمؤشرات لتحديد جدارة

المنظمات التى تدرج فى الدليل السنوى[٢٥] وفيما يلى استعراض لأهم التعريفات وهى:

تعريف مارسيل ميرل والذى يرى أنها "كل تجمع أو رابطة أو حركة مُشكلة على نحو قابل للاستمرار من جانب أشخاص ينتمون إلى دول مختلفة، وذلك بغرض تحقيق أغراض ليس من بينها تحقيق ربح "[٢٦].

وثمة تعريف آخر يشير إلى أن المنظمة غير الحكومية الدولية "تنشأ نتيجة اتفاق بين أطراف غير حكومية، سواء كانوا منظمات أو أفراد، بل وحتى فى هذه الحالات التى قد تمثل فيها الهيئات غير الحكومية مصالح حكومية أو تعمل كمنظمات شبه حكومية" Quasi-Governmental Organizations (QUAGO)[٢٧].

أما بيتر ويليتس Peter Willetes فيعرفها على أنها "أى تجمع لا يستخدم العنف ومنظم من جانب الأفراد والمنظمات المنتمية إلى أكثر من دولة"[٢٨].

وتعريف باردون Pardon يرى أنها "أى من هذه المنظمات التى لا تعتبر جزءًا من القطاع الحكومى، والتى لم تنشأ كنتيجة اتفاق بين الحكومات"[٢٩].

ويقدم توماس جى، ويسى وليون جوردنكر Thomas G. Weiss & Leon Gordenker تعريفًا مفاده أنها" منظمة خاصة للمواطنين، منفصلة عن الحكومة، ولكنها نشطة فى القضايا الاجتماعية، لا تبغى الربح وذات توجه عالمى"[٣٠].

وكذلك قد ذهب جون بولى، وجورج م. توماس John Boli and George M. Thomas إلى تعريف المنظمات غير الحكومية الدولية أنها "كيانات عبر وطنية تمارس نوعًا محددًا من السلطة يسمى "التطوع الرشيد" Rational

Voluntarism وتستخدم موارد محدودة لوضع القواعد وتحديد المعايير ونشر المبادئ وهى تمثل البشرية بشكل واسع أمام الدول والفاعلين الآخرين"[٣١].

ومن أدبيات القانون الدولى يقدم ديفيد لويس تعريفًا قانونيًا عامًا يرى فيه هذه المنظمات على أنها "تجمعات من المواطنين منظمة من أجل أسباب لا تعد ولا تحصى ترتبط بالخيال والطموح الإنسانى"[٣٢].

تعريف آخر يذهب إلى أن هذه المنظمات هى "أطر مؤسسية معلنة، ليست جزءًا من الحكومة أو المنظمات الدولية الرسمية، تمارس أنشطة جماعية منظمة ومقصودة وغير ربحية تتم كليًا أو جزئيًا داخل أكثر من دولة"[٣٣]. حيث تُعرف تلك المنظمات على أنها "أطر للعمل"، أكثر منها أشكال ومسميات محددة، ترى أن تعبير "الأطر" يستوعب الأشكال والمسميات المتنوعة لتلك المنظمات، مثل: منظمة، هيئة، مجلس، اتحاد، أو رابطة، ودرجة التنوع الكبيرة فى المراكز القانونية لتلك المنظمات، والتى قد تكون تابعة لبعضها البعض،أو مستقلة عن بعضها البعض، كما يستوعب حقيقة أنها تعمل وفق قوانين مختلفة فى دول المقر، وبالتالى تتباين مستلزمات إنشائها وأركان شخصيتها القانونية حسب تلك القوانين، قد يكون أعضاؤها من سكان دولة المقر وحدها، أو يكونوا متعددى الجنسيات، حسب تلك القوانين السائدة، بالإضافة إلى أن تعبير "الأطر" هو تعبير عام يتسع ليشمل كلا من:

- المنظمات ذات الهياكل التنظيمية المكتملة من "الهيكل الإدارى، والأعضاء، وخطوط سلطة ومسئولية، وكيان مادى".
- المنظمات التى لا تملك هيكلا تنظيما محددًا، بمعنى أنها مجرد إطار لتنسيق الجهود والمواقف أكثر من كونها منظمة ذات هيكل تنظيمى مكتمل.
- المنظمات الدولية غير الحكومية التى وصلت إلى درجة متطورة من المؤسسية وكذلك الشبكات (Network) بالمعنى الاتصالى.

– منظمة دولية غير حكومية واحدة، أو عدة منظمات من هذا النوع، متحالفة معا، أو مكملة لبعضها البعض، أو هى أعضاء فى شبكة أكبر[٣٤].

كما تُعرف المنظمات غير الحكومية الدولية أيضا بأنها "مجموعة المنظمات التطوعية غير الهادفة للربح، المستقلة عن الحكومات، والتى تتبنى أهدافا عامة لها سمة العالمية، تعمل، وتنشط خارج حدود قطر معين"[٣٥].

ويمثل المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة، أحد الأفرع الرئيسية للأمم المتحدة بجانب الجمعية العامة، ومجلس الأمن، ومحكمة العدل الدولية، والأمانة العامة، والمضطلع بمسئولية الجوانب الدولية فى أمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة، والذى أوكل إليه طبقًا للمادة (٧١) من ميثاق الأمم المتحدة الذى تمت الموافقة عليه فى سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ "أن يجرى الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التى تُعنى بالمسائل الداخلة فى اختصاصه"، فقد أصدر المجلس سلسلة من القرارات التى صدرت تباعا بهدف تنفيذ هذه المادة ، ولعل أهم هذه القرارات كل من القرار رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٠ والقرار رقم ١٢٩٦ لسنة ١٩٦٨[٣٦] .

هذا وقد استخدم المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة تعريفًا مختصرًا سلبيًا (ورد ضمنيا بالقرار رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٠) يفيد بأن المنظمة غير الحكومية الدولية هى " أى منظمة دولية لا تنشأ باتفاق بين الحكومات". ولقد جرت محاولة لشرح هذا القرار بالقرار رقم ١٢٩٦ لسنة ١٩٦٨ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى والذى أشار إلى أنه "يتضمن المنظمات التى تقبل فى عضويتها أعضاء تقوم بتعينهم السلطات الحكومية بشرط ألا يتدخل مثل هؤلاء الأعضاء فى حرية المنظمة فى التعبير عن آرائها"[٣٧].

وقد أعاد المجلس الاقتصادى، والاجتماعى لهيئة الأمم المتحدة فى قراره رقم ٢٨٨ الصادر عام ١٩٩٢ تعريف المنظمات غير الحكومية الدولية بأنها

كل منظمة لا يتم تأليفها نتيجة اتفاق بين الحكومات بما فيها المنظمات التى تقبل أعضاء يتم اختيارهم من قبل سلطات حكومية، شرط ألا يؤدى ذلك للإساءة إلى حرية التعبير عن رأى هذه المنظمات[٣٨].

أما البنك الدولى فيستخدم تعريفًا رسميًا للمنظمات غير الحكومية عموما (ورد بمنشور العمليات التوجيهى رقم ١٤.٧٠) مفاده أنها " منظمات خاصة مستقلة جزئيًا أو كليًا عن الحكومات، وتتسم بصورة رئيسية بأن لها أهدافًا إنسانية أو تعاونية أكثر من كونها أهدافا تجارية، وتسعى بصورة عامة إلى تخفيف المعاناة، أو تعزيز مصالح الفقراء، أو حماية البيئة، أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، أو الاضطلاع بتنمية المجتمعات"[٣٩].

وهذا التعريف فى سياق الاستخدام المألوف للبنك– يشير إلى مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنظمات، وهو يشمل المنظمات غير الحكومية الدولية – والتى هى وفقًا للبنك يقع مركزها الرئيسى فى الدول المتقدمة وتنفذ عملياتها فى أكثر من دولة نامية [٤٠].

وأخذًا فى الاعتبار وجود قرابة ٢٠٠ دولة فى المجتمع الدولى لكل منها نظام قانونى داخلى يختلف عن غيرها، واختلاف كل نظام قانونى عن الآخر فى تحديد مقومات عمل المنظمة غير الحكومية الدولية، فيمكن القول إنه لا يوجد تعريف جامع مانع للمنظمة غير الحكومية الدولية [٤١].

فعلى سبيل المثال تقوم بعض الأنظمة الحكومية بتحديد نطاق عمل تلك المنظمات، وقد تلزم بعض النظم القانونية الدولة بتقديم دعم – مالى أو غير مالى– لتلك المنظمات، بينما تُحرم هذا نظم قانونية أخرى، وقد يتم تحديد عدد معين من المنشئين أو لا يتم هذا التحديد تبعا للنظام القانونى للدولة.

وانطلاقًا مما سبق، نحاول استعراض تعريف لتلك المنظمات من خلال الخصائص والسمات الأساسية والتنظيمية، إذ إنه ينبغى لتعريف المنظمة غير

الحكومية الدولية أن يتضمن بعض الخصائص والسمات العامة والتنظيمية بحيث نطلق عليها منظمة غير حكومية دولية.

وتتمثل تلك السمات العامة والتنظيمية فيما يلى:

أولا: السمات العامة

بمراجعة عدد من أدبيات المنظمات غير الحكومية الدولية تم استخلاص عدد من السمات العامة التى تشترك فيها تلك المنظمات وهى:

١ – أن تكون مستقلة عن الحكومات بمعنى أنه" لا يجب أن تكون لها علاقة هيكلية مؤسسية بالحكومة، وإن كان بإمكانها الحصول على بعض المساعدات المالية أو الفنية من الحكومة(٤٢). وهذا يعنى أن الدولة ليست طرفا مشاركا فى إنشائها، ولا تتبع أيا من أجهزة الدولة.

وهنا يجب التأكيد على أن المنظمة غير الحكومية تنشأ فى الإطار القانونى للدولة ولكن هذا لا يعنى أنها خاضعة – فى عملها– لأجهزة الدولة، وإنما هى تقع فى نظام إقليم الدولة ومحكومة بقوانينها. وقد تقوم الدولة بتحديد جهاز حكومى يتولى الإشراف والرقابة على مدى اتباع المنظمات غير الحكومية للقوانين الوطنية ، مما يعنى أن تلك المنظمات ما هى إلا شخص قانونى يخضع لأحكام قانون هذه الدولة(٤٣).

هذا وقد تقوم الدولة فى بعض الأحيان بتقديم الدعم المالى للمنظمات غير الحكومية، فهذا الأمر يثير تساؤلاً وهو: هل تقديم الدولة دعم مالى لمنظمة غير حكومية يضع استقلال هذا المنظمات محل شك؟

ترى كاتبة المقال أن هذا لا ينفى استقلال المنظمة عن أجهزة الدولة أن تقدم الأخيرة دعمًا ماليًا أيما كانت قيمة هذا الدعم ونسبته فى ميزانيتها شريطة ألا يؤثر هذا الدعم فى سياسة تلك المنظمة، ولكن فى حال تأثر سياسة المنظمة بهذا الدعم فإنه ينفى استقلالها.

٢- المنظمة غير الحكومية هى منظمة ينشئها أشخاص طبيعيون أو اعتباريون أو خليط من الاثنين، شريطة أن يكون الشخص المعنوى دون الدولة -الدولة بصفة عامة أو الأجهزة الرسمية التابعة لها- وبالتالى يميز هذا العنصر بوضوح بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية، فالمنظمات الدولية لا ينشئها غير الدول.

٣- أن تكون تلك المنظمات معلنة وليست حركات سرية، بالمعنى القانونى والسياسى والأمنى، أى أنها ليست (Underground) أو محظورة، أو خارقة للقانون، كشبكة المافيا أو تجار المخدرات أو سماسرة.

٤- تسعى هذه المنظمات إلى تحقيق النفع العام والمنفعة المتبادلة لأعضائها، فالأساس فى عضويتها وفيما تستهدفه من نفع هو المواطنة العالمية(٤٤).

بمعنى أن المنظمة غير الحكومية تنشأ لتحقيق الصالح العام أو هدف عام، فلا يمكن أن تنشأ لتحقيق مصالح المؤسسين فقط. والهدف العام لا يعنى أنه يشمل الجميع، ولكن المعنى أن يكون هدفًا مجردًا. ومن الممكن أن تخدم المنظمة غير الحكومية فئة معينة – أطباء، محاميين- ولهذا يدخل فى إطارها النقابات.

٥- إن المنظمات غير الحكومية ليست عدوة للدولة، لأنها قد تقوم لسد ثغرات فى الأداء الحكومى للدولة؛ وقد ترجع تلك الثغرات لسبب أو لآخر وليس بالضرورة لنقص فى الموارد، لذا تؤدى تلك المنظمات جزءًا مما يجب أن تؤديه الدولة، وبالتالى هذه المنظمات داعمة للدولة. لكن بعض المنظمات الحقوقية المعنية بحقوق الإنسان تدخل فى عداء مع حكومات الدول.

٦- يشكل العمل التطوعى جزءًا أساسيًا فى تركيبة المنظمات غير الحكومية. أى أنها منظمات قائمة على أساس تطوعى إرادى[٤٥]، نشأت بمبادرات خاصة من جانب عدد من الأفراد والجماعات الخاصة[٤٦].

٧- أن تكون تلك المنظمات غير ربحية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن سمة عدم الربحية من أهم السمات التى تميز هذه المنظمات عن الشركات دولية النشاط، التى تمثل جماعات دولية من أهدافها الأساسية تحقيق ربح.

لكن هذا لا يعنى أن تلك المنظمات لا تحقق ربحا، ولكن النقطة الفاصلة هنا هى ألا يكون الربح مستهدفا فى حد ذاته، فإذا كان تحقيق الربح مستهدفًا لذاته، وكان الهدف هو توزيع هذا الربح على القائمين على النشاط، تصبح بذلك خارج إطار المنظمات غير الحكومية.

بمعنى أنه إذا جاء الربح عرضا أو جاء مقصودا بهدف استمرارية المنظمة فى نشاطها أو توسيع النشاط فإن هذا لا يتعارض مع كونها منظمة غير حكومية.

ولكن يجب التأكيد هنا على أن تلك المنظمات لا تقوم بتوزيع الأرباح، ويعتبر مبدأ عدم توزيع الأرباح على الأعضاء هو سمة أساسية للمنظمات غير الحكومية على مختلف المستويات سواء كانت دولية أو وطنية أو محلية، وهذا ما يميزها عن الكيانات التى تسعى إلى الربح[٤٧].

٨ - عدم ممارسة تلك المنظمات للسياسية بالمعنى الحزبى "أى لا تخضع فى نشاطها لمرشحين سياسيين أو أحزاب سياسية، ولكن لها أن تنشط فى قضايا ذات صفة سياسية (الدفاع عن حقوق الإنسان، نزع السلاح، الدفاع عن الديمقراطية)[٤٨].

وبمعنى آخر فإنه على المنظمة ألا تتبنى موقفًا سياسيًا محددًا متحيزًا لفئة أو حزب بعينه بحيث يتم الترويج له واستقطاب مؤيدين له من خلال أنشطتها.

٩- أن هذه المنظمات تتسم بالإدارة الذاتية Self-Governance بمعنى أن لديها من العناصر والآليات التى تمكنها من التسيير الذاتى المستقل. وهذه العناصر لخصها أيريك سوتاس Eric Sottas فى الآتى: "يجب أن يكون أعضاؤها على وعى وإدراك تام بالمصالح التى يعبرون عنها، ويجب أن يكون لديها هيكل مستقر ونموذج للعضوية محدد جيدًا، وأهداف محددة وواضحة مدونة فى نظامها الأساسى" ويضيف أن "هياكل هذه المنظمات عادة ما تتسم بالبساطة التى من شأنها تيسير أو تسهيل اتخاذ القرارات، خاصة فى أوقات الطوارئ والأزمات الصعبة"[٤٩].

١٠- تتبنى هذه المنظمات ثقافة مدنية تقوم على احترام قيم التنوع والتسامح والتعددية وقيم السلام والعدالة والتضامن والمسئولية تجاه الآخرين الذين لا نعرفهم واتجاه الأجيال القادمة[٥٠].

ثانيا: السمات التنظيمية

طبقًا للكتاب السنوى لاتحاد الروابط الدولية، اتخذ الاتحاد بعضا من الجوانب والنواحى المرتبطة بالحياة التنظيمية لهذه المنظمات كمؤشرات لتحديد جدارة المنظمات التى تدرج فى دليل المنظمات الدولية الذى يصدره سنويا[٥١].

وهذه المؤشرات التى أقرها الاتحاد كسمات تنظيمية لهذه المنظمات أصبحت سمات مكملة للسمات العامة السابق ذكرها، وذلك لأنها أصبحت بمثابة سمات استرشادية متفق عليها فى الدراسات العلمية الكبرى، وكذلك معترف بها من قبل نظام الأمم المتحدة.

وجدير بالذكر أن هذه السمات ترتبط بخمس نواحى تنظيمية أساسية لهذه المنظمات وهى على التوالى: الأهداف التى تتبناها، العضوية، النواحى التى تتعلق بهيكلها وموظفيها وأنشطة تدبير التمويل.

١- الأهداف

تتبنى هذه المنظمات أهدافًا دولية بطبيعتها وعملياتها تتعدى حدود الدولة الواحدة، بمعنى أن المنظمة عليها أن تبرهن على وجود فروع لها أو تمارس نشاطًا يعتد به فى ثلاث دول على الأقل.

٢- الأعضاء

يجب أن تضم هذه المنظمات أفرادًا أو جماعات يتمتعون بكامل حقوق التصويت فيما يتعلق بسياستها أو أعمالها، وهم ينتمون إلى بلاد مختلفة عديدة – ثلاث دول على الأقل– ويجب أن تكون العضوية فيها مفتوحة لأى فرد أو كيان مؤهل مهنيا بما يتلاءم مع مجالات عمل هذه المنظمات.

٣- الهيكل

يجب أن يوفر النظام الأساسى لأعضائها هيكلاً رسميًا يعطى لهم الحق دوريًا فى انتخاب الموظفين أو أعلى هيئة إدارية للمنظمة (الجمعية العمومية للأعضاء ومجلس الإدارة) وكذلك يجب أن يكون لديها مقر أو مركز رئيسى دائم، ونص أو حكم Provision يضمن استمرارها فى مزاولة عملياتها وأنشطتها.

٤- الموظفون

يجب أن ينتموا إلى ثلاث دول على الأقل، أما فى الحالة التى تستخدم فيها المنظمة الموظفين من نفس الجنسية، وذلك لتيسير عمليات الإدارة، فهنا يجب أن يتم التناوب فى نقل المقر والموظفين عبر الدول الأعضاء المختلفة.

٥- التمويل

يجب أن يتم تدبير قدر كبير من تمويل ميزانية هذه المنظمات من ثلاث دول على الأقل.

هذه السمات التنظيمية والعامة إذا ما توافرت فى كيان فهو منظمة غير حكومية، وإذا انتفت كلها أو بعضها فإننا أمام شىء أو كيان آخر.

وفى ضوء ما تقدم يمكن تقديم تعريف مختصر للمنظمة غير الحكومية الدولية على النحو التالى: "**كيانات أو أطر مؤسسية تطوعية إرادية معلنة لها شكل مؤسسى دائم، تنشأ أو ينشئها أفراد طبيعيون أو اعتباريون باتفاق غير حكومى تبعا للنظام القانونى الداخلى للدول، وهؤلاء الأعضاء قد ينتمون إلى جنسيات مختلفة وهى مستقلة عن الحكومات، لتحقيق هدف عام ولا تهدف لتحقيق الربح، ولا تعمل بالسياسة بمفهومها الحزبى. وتقوم بقصد تحقيق أهداف إنسانية لها سمة عالمية وتمارس نشاطها عبر حدود الدول أى فى أكثر من دولة أو على الأقل فى ثلاث دول.**

وهذه المنظمات تدار بما لديها من هياكل مستقرة وإجراءات ديمقراطية تتبعها فى تنظيم وممارسة عملها وفى اختيارها لموظفيها وإداراتها العليا وتستوفى احتياجاتها من الموظفين والأموال من جنسيات دول عديدة، أو من ثلاث دول على الأقل".

إذن تكتسب المنظمة غير الحكومية صفة "الدولية" متى توافر أحد أو كلا الشرطين الآتيين:

١- تعدد جنسيات منشئ المنظمة.

٢- تعدى نشاط المنظمة حدود الدولة الواحدة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن ما ينطبق على المنظمة غير الحكومية الوطنية هو ما ينطبق على المنظمة غير الحكومية الدولية ولكن الفارق هو فى نقطتين هما:

١- أنها مؤسسات يشترك فى تأسيسها أشخاص ينتمون لأكثر من دولة.

٢- اتساع نطاق نشاط المنظمة ليتخطى حدود الدولة الواحدة، لذلك فهى تكتسب صفة الدولية حتى لو كان القائمون عليها ينتمون لجنسية واحدة.

وباستعراض التعريفات المختلفة السابقة ومحاولة الدراسة الخروج بتعريف منضبط، ترى الباحثة أن تعريف المنظمة غير الحكومية الدولية لا يزال أمرًا شديد الصعوبة ومثار جدل بين الباحثين، وأنه من المستحيل تقديم تعريف يرضى جميع المنظمات المختلفة التى تعتبر نفسها منظمات غير حكومية دولية أو حتى الباحثين فى هذا المجال.

المراجـــــع

١- Christoph Schreuer, "The Waning of the Sovereign State: Towards a New Paradigm for International Law?" 4, European Journal of International Law 1993, p. 447.

٢- Jessica T. Mathew, "Power Shift", 76 Foreign Affairs Junuary/ February issue,1997, on http://www.foriegnaffairs. Com/ articles/ 52644 jessica-t-mathews/ power-shift.

٣- Anne-Marie Slaaughter, "International Law and International Relations", pp.111.

٤- Ibid, pp. 115.

٥- ماجدة أحمد محمود عبد الفتاح، المنظمات غير الحكومية الدولية "دراسة نظرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٥.

٦- Lyman Cromwell White and Marie Ragonetti Zocca, International Non-Governmental Organizations: Their Purpose, Methods, Accomplishments, New Brunswick, Rutgers University Press, 1951, p.23.

٧- John Boli and George M. Thomas, Constructing World Culture: International Nongovernmental Organizations since 1875, California, Stanford University Press, 1999, pp.78-79.

٨- خالد محمود الدغارى، دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى إنفاذ القانون الدولى الإنسانى: دراسة قانونية سياسية مع التطبيق على حالتى أفغانستان والعراق، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،٢٠١١، ص ص ١٢-١٣.

٩- Peter Willetts, The Conscience of the World: The Influence of Non-Governmental Organizations in the UN System, Washington, D.C, The Brooking Institutions, 1996, pp. 98.

١٠- Anthony Judge, Evaluation of the Cooperation between UNESCO and Nongovernmental Organizations (NGOs), Brussels, Union of International Associations, 1995, p.35.

١١- World Bank, Working with NGOs; A Practical Guide to Operational Collaboration between the World Bank and Non-Governmental Organization, Washington, D.C, World Bank, Operations Policy Department, March 1995.

١٢- إبراهيم حلمى عبد الرحمن، علاقة الجمعيات الأهلية بالمنظمات الدولية، بحث مقدم إلى مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية "مشاركة، عطاء، إنماء" برنامج الخليج العربى لدعم منظمات الأمم الإنمائية بالرياض، القاهرة ٣١ أكتوبر،٣ نوفمبر ١٩٨٩.

١٣- أمانى قنديل، المنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسية: هل تحقق مجتمعا مدنيا عالميا؟ ورقة بحثية فى: المجتمع المدنى فى مصر فى مطلع ألفية جديدة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ٢٠٠٠.

١٤- Richard A. Higgott, Geoffrey R.D Underhill and Andreas Bieler, Non-State Actors and Authority in the Global System, London, Routledge 2000, p.65.

١٥- Micheal Edwards, David Hulme and Tina Wallace, NGOs in a Global Future: Marrying Local Delivery to worldwide Leverage, Conference Background Paper (http//www.gdrc.org/ngo/g.future.htm).

١٦- هالة السيد إسماعيل الهلالى، دور المنظمات الدولية غير الحكومية فى حماية حقوق الإنسان: دراسة لحالتى اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية، دكتوراه فى العلوم السياسية، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٧.

١٧- سعيد سالم جويلى، المنظمات الدولية غير الحكومية فى النظام القانونى الدولى، القاهرة، دار النهضة العرب، ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

١٨- Naoki Suzzuki, Inside NGOs: Managing Conflicts between Headquarters and the Field Offices on Non- Governmental Organizations, London, Intermediate Technology Publications Ltd, 1998 , p.89.

١٩- Kjell Skjelsbeak, International Non-Governmental Organizations and their functions, In: A.J.R. Groom and Paul Taylors'(eds.), Functionalism: Theory and Practice in International Relations, London, University of London Press, 1975, p.28.

٢٠- Terje Tredt, Angles of Mercy or Development Diplomats? NGOs & Foreign Aid, Trenton, NJ: Africa World Press, Inc., 1998, p.16.

٢١- Peter Willetts, The Conscience of the World: The Influence of Non-Governmental Organizations in the UN System, Washington, D.C, The Brooking Institution, 1996, p.3.

٢٢- للمزيد يمكن الرجوع إلى:

Kjell Skjelsbeak, op.cit., p.3.

- Anthony judge, Principles of Transnational Action: An Attempt at asset of Guidelines for International NGOs Action, Brussels: Union of International Associations, 1972, p.2.
- محمد حسن الأبيارى، المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨، ص ص ٢٥٢-٢٥٣.
- يحيى عبد الرحمن رضا، الجوانب القانونية لمجموعة الشركات عبر الوطنية، القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٩٤، ص ٢٤٢.

٢٣- اتحاد الروابط الدولية Union of International Associations (UIA) والذى على أساسه تدرج المنظمات غير الحكومية الدولية فى دليل المنظمات الدولية الذى يصدره الاتحاد، وقد أسس هذا الاتحاد فى بروكسل عام ١٩٠٧ وذلك بصفته مكتب مركزى

للروابط الدولية ولقد أصبح اتحادا واتخذ اسمه الحالى فى عام ١٩١٠، وذلك وفقًا لما أقره المؤتمر الدولى الأول للروابط الدولية. ولقد أسهم الاتحاد فى خلق عصبة الأمم والمعهد الدولى للتعاون الفكرى – السلف لليونسكو– واما عن وضعه الحالى فقد أدخلت على أنظمته تعديلات عام ١٩٥٢ منحته شخصية المؤسسة ذات التوجه العالمى والاتحاد مسجل بموجب القانون البلجيكى الصادر فى ٢٥ أكتوبر ١٩١٩ كرابطة دولية لها أهداف علمية.

٢٤– لمزيد من التفاصيل انظر:

Union of International Associations, Year Book of International Organizations, Vol. 2, International organizations Participation: Country Directory of Secretaries and Membership (Geographic vol.), Munchen, K.G. Saur, 13th, ed., 1995/1996, p. 1736.

٢٥– مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربى، الطبعة الأولى ١٩٨٦، ص ٣٨.

٢٦– Union of International Associations, Legal Status of International Associations, (ed.), Appendix 1 of the International Associations Status Series, Munich, K.G Saur Verlag, 1998, p.1.

٢٧– Peter Willetts, op cite, p.5.

٢٨- Berlanu Bankashe Balaker, Administrative Problems Facing Non-Governmental Organizations with particular reference to Egypt, Unpublished MBA thesis, Cairo, American University, 1989, pp.5-6.

٢٩- Thomas G. Weisss & Leon Gordenker, NGOs, the UN, and Global Governance, London , Lynne Rienner Publishers, Inc., 1996, p. 20.

٣٠- John Boli and George M. Thomas, Constructing world Culture: International Non- governmental Organizations since 1875, California, Stanford University Press, 1999, p.14.

٣١– David Lewis, The Management of Non- Governmental Development Organizations, London, Routledge, 2001, p.36.

٣٢- على الصاوى، المجتمع المدنى العالمى: قراءة سياسية، بحث غير منشور، ٢٠٠٢، ص ١.

٣٣– المرجع السابق ص٢ .

٣٤- أمانى قنديل، المجتمع المدنى فى مصر فى مطلع الألفية الجديدة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠، ص ٤٣.

٣٥- لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة:

- حسن نافعة، دراسات فى التنظيم العالمى من الحلف المقدس إلى الأمم المتحدة، القاهرة، مطابع حلوان، ١٩٩٦، ص ص ١٤٨-١٥٠.
- ماجدة فؤاد، العمل الاجتماعى الأهلى وعلاقاته والمؤسسات الأجنبية، فى عبد الهادى الجوهرى (محرر) المؤتمر السنوى للاتحاد العام والجمعيات فى تفعيل العمل التطوعى لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين، القاهرة، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، ٣-٤ مارس ١٩٩٩، ص ص ١٦٥-١٦٦.

٣٦- Union of International Associations, Year Book of International Organizations, Guide to Global Civil Society Networks, vol. 1B (Int. to Z), Organizations 2000/2001, p. 2404.

٣٧- علاء أبو عامر، العلاقات الدولية الظاهرة والعلم: الدبلوماسية والاستراتيجية، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٤، ص ص ٤٢-٤٣.

٣٨- Paul J. Nelson, The World Bank and Non- Governmental Organizations: The Limits of a Political Development, New York, St. Martinn's Press Inc., 1995, p.37.

٣٩- World Bank, Working with NGOs: A Practical Guide to Operational Collaboration between the World Bank and Non–Governmental Organizations, Washington D.C, World Bank, Operations Policy Department, March 1995, pp. 13-14.

٤٠- Kerstin Martens, Mission Impossible? Defining Nongovernmental Organizations", International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations, Vol. 13, No. 3, September 2002, pp. 271-285.

٤١- عطية حسين أفندى، المنظمات غير الحكومية والتنمية إعادة التفكير من أجل دور أكثر فعالية مع إشارة خاصة للحالة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٥.

٤٢- هبة طايع الخولى، الإطار القانونى المنظم لعمل الجمعيات الأهلية فى مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص ص ٩-٧٣.

٤٣- محى الدين محمد قاسم، المنظمات غير الحكومية وديمقراطية العلاقات الدولية: رؤية فى المجالات والأبعاد، الديمقراطية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام، العدد الثانى، ربيع ٢٠٠١، ص ٦٣.

٤٤- أمانى قنديل، المجتمع المدنى فى مصر فى مطلع ألفية جديدة، مرجع سابق، ص ص ١٦٤-١٦٥.

٤٥- مارسيل ميرل، مرجع سابق، ص ٣٨٣.

٤٦- Curtis P. McLaughhlin, The Management of Non- profit Organizations, New York, John Willey & Sons, Inc., 1986, p.5.

٤٧- أمانى قنديل، المجتمع المدنى العالمى، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٢٠٠٠٢، ص ١٨.

٤٨- Human Manar Mohsen Wafa, Regional NonGovernmental Organizations And Rights In The Arab World With Special Reference To The Arab Lawyers' Union And The Arab Organization For Human Rights, Unpublished M.A Thesis , Cairo, American University, 1992, p.15.

٤٩- ماجد أحمد محمود عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ٢٦.

٥٠- Union of International Associations, Year Book of International Organizations, vol. 1B (Int. to Z) Organization Descriptions and Cross References, 2000/2001, op. cit., pp. 2404- 2405.

٥١- للمزيد يمكن الرجوع إلى:

- Robert Keohane and Joseph Nye., Transnational Relations and World Politics: An Introduction, in Robert Keohane and Joseph Nye., ed., Transnational Relations and World Politics, Cambridge, Harvard University Press, 1972.
- Ronnie D. Lipschutz, Reconstructing World Politics: The Emergence of Global Civil Society, 21 Millennium: Journal of International Studies, 1992, pp. 389– 420.

Kim D.Reimann, A View from the Top: International Politics, Norms and the Worldwide Growth of NGOs, Political Science Faculty Publications 2006, Paper 4.
http://scholarworks.gsu.edu/political_science_facpub/4

Abstract

INTERNATIONAL NON- GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

DEFINITION & ITS ORGANIZATIONAL CHARACTERISTICS

SALY ASHOUR

International non- governmental organizations (INGOs) have different definitions in the literature due to the differences in understanding these organizations and their role both in the national and international community. This article attrempts to present an exclusive definition as well as both general and organizational characteristics of such organizations.